التنوير وسؤال الحُريات الفردية

الدكتور حسن الإدريسي
جامعة محمد الخامس
المغرب

ملخص:

يحاول هذا المقال تسليط الضوء على أهمية التراث الفلسفي الأنواري الليبرالي (القرن الثامن عشر) في ترسيخ الحقوق والحريات الفردية في العالم الغربي بالخصوص، وكيف أعلت فلسفات الحداثة والأنوار، وبشكل خاص فلسفة جون لوك وإيمانويل كانط من شأن الإنسان بوصفه ذاتا حُرّة تتمتع بالقدرة على التفكير والتعقُّل والاستقلال الذاتي والإرادة، وهي كلها شروط ولوازم ذاتية لضمان كرامته وحريته في تقرير مصيره دون وصاية أو توجيه، سواء تعلق الأمر باعتقاده، رأيه، تفكيره أو سلوكه.

لأجل ذلك، ركزت هذه الورقة على لحظتين: الأولى تناولت أهمية "رسالة في التسامح" اللُّوكية في تعزيز حرية الضمير والاعتقاد لدى الفرد. أما الثانية فتمحورت حول أهمية فلسفة كانط في الدفاع عن حرية الشخص وكرامته واستقلاليته في التفكير، وذلك بالعودة إلى نصه الشهير "ما هو التنوير؟".

الكلمات المفتاحية: التنوير، الحريات الفردية، التسامح، الاستقلال الذاتي، الكرامة.

Abstract:

This article attempts to shed light on the significance of the Enlightenment liberal philosophical heritage (18th century) in establishing individual rights and freedoms, particularly in the Western world. It explores how Enlightenment and liberal philosophies, especially the philosophies of John Locke and Immanuel Kant, declared the human being as an autonomous entity endowed with the ability to think, reason, exercise self-independence, and will – all of which are necessary conditions to ensure dignity and freedom in determining one's destiny without guardianship or direction. This includes beliefs, opinions, thoughts, and behavior.

The paper focuses on two key moments: firstly, it examines the importance of Locke's "A Letter Concerning Toleration" in promoting freedom of conscience and belief for the individual. Secondly, it revolves around the significance of Kant's philosophy in defending personal freedom, dignity, and intellectual independence, as evident in his famous text "What is Enlightenment?"

Keywords: Enlightenment,Individual Freedoms,Toleration,Dignity, Self-independence

مقدمة:

يمثل التنوير أحد اللوازم الذاتية للحداثة من حيث هي فعل مُتجدِّد، أو بتعبير هابرماس "مشروع لم يكتمل بعد"، وذلك لما يُحيل عليه من فاعلية مُحايثة تهم أجرأة رهاناتها ومبادئها المتمثلة في العقلانية والحرية والمساواة والكرامة والاستقلال الذاتي والإرادة وغيرها من المفاهيم المرتبطة بمنظومة الحداثة والتنوير. الأكيد أن حركة التنوير انطلقت في القرن الثامن عشر من أوروبا الغربية بالخصوص، غير أنها ما لبثت أن صارت أحد مكونات الفكر البشري بوجه عام. استطاعت هذه الحركة أن تُناضل من أجل توطيد قيم ومبادئ العقل في كل المجالات (فكرية، عقائدية، اجتماعية، سياسية إلخ) وأن تُعلي من شأن النقد، حتى صار القرن الثامن عشر يُسمّي نفسه بكل فخر وكبرياء "قرن النقد"، إذ جعل التنوير–بحُكم طبيعته التحررية والنقدية– تحرير الإنسان غايته المثلى، إيمانا منه بقدرته على قيادة نفسه بنفسه دون توجيه من أية سلطة خارجية، وذلك من حيث كونه ذاتاً مُفكرة، حُرة ومُستقلة قادرة على تشريع قوانينها بإرادتها الخاصة.

إن التنوير ليس مجرد حدث تاريخي، أو حركة فكرية أو سياسية أو ثقافة فلسفية نقدية تنتصر للعقل وتحتكم إلى العلم وتُناضل من أجل توطين قيم ومبادئ الحرية والمساواة والحقوق والحريات الأساسية، كما أنه ليس مجرد حالة ذهنية تتميز بروح النقد والرغبة في التغيير، بل التنوير هو كل ذلك. إنه رؤية عقلانية للوجود تهم وضع الإنسان في العالم وقيمه وعقله وذاته وحريته؛ رؤية تُعلي من شأن الفرد وتمنح له حرية في تقرير مصيره سواء تعلق الأمر باعتقاده، رأيه، تفكيره أو سلوكه بمنأى عن أية وصاية أو سلطة فكرية أو عقائدية. وبالرغم من التعدد والاختلاف الذي يسم مفهوم التنوير، إلا أن هناك شبه إجماع بوصفه مفهوما كانطيا بامتياز، يبتغي إخراج الإنسان من قصوره الذاتي إلى اعتناقه للعقل بوصفه استعمالا حرا.

وحتى نفهم جيدا الدور الذي لعبه ولازال يلعبه التنوير في ترسيخ الحقوق والحريات الفردية، سيكون لزاما علينا العودة إلى خلفياته الفلسفية وسياقاته التاريخية؛ وتحديدا التراث الفلسفي الأنواري الليبرالي، سنعود إلى "رسالة في التسامح " للفيلسوف الإنجليزي جون لوك الذي أضحى واحدا من المرجعيات الفلسفية الكُبرى لمفهوم التسامح والتعايُش بين الأديان والمذاهب والعقائد الدينية، ونصا أخلاقيا في تدبير الاختلاف وقبول الآخر والعيش المشترك، استلهم منه اللاحقون مسالك تصوراتهم، خاصة الفيلسوف الأمريكي جون رولز الذي يعدّ الوريث الشرعي للإرث الليبرالي، الذي صاغ نظريته في العدالة عموما وموقفه من حرية الاعتقاد بوجه خاص، استنادا إلى إعادة استحضار الإسهام اللوكي في التسامح وتأويله بما يتناسبُ مع رهاناته السياسية وتصوره للدولة الديمقراطية الليبرالية المعاصرة. هذا، إلى جانب الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط الذي استطاع بنصه الفريد "ما هو التنوير؟" أن يقطع أشواطا كبيرة في تحقيق أمال ورهانات الحداثة والتنوير، مما جعله مرجعا أساسيا لا محيد عنه لكل القراءات والاجتهادات الفكرية كلما شعرت بالحاجة إلى إعادة النظر في مسألة الحقوق والحريات الفردية.

بناء على ذلك نتساءل، كيف دافعت الفلسفات الأنوارية الليبرالية عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية؟ وبأي معنى مثّلت فلسفة جون لوك، من حيث هي الوجه السياسي للحداثة، قيم ومبادئ الأنوار؟ وهل دفاع لوك عن حرية الاعتقاد كان بدافع النقد تجاه المذاهب الدينية المحافظة المعادية للقيم الليبرالية أم أنه نتاج وعي حُر نتيجة الاستعمال العمومي للعقل؟ وإذا سلمنا مع كانط بأن التنوير هو خروج الإنسان من حالة الوصاية والقصور إلى حالة الاستقلالية والرشد، فهل معنى ذلك أن الاستقلالية والتحرُّر ملازمة لفعل التنوير؟ كيف يمكن لنا أن نتكلم عن الحرية بوصفها ماهية التنوير، ونحن نعلم بأن الماهية ثابتة، بينما التنوير فعل مُتجدّد ومُستمر؟ وهل إرساء قيم ومبادئ الأنوار في مجتمعتنا الحاضرة كفيل بتحقيق تحول ديمقراطي أم أن هذه المجتمعات ما تزال تعيش ثقافيا بعض الأزمنة السابقة على الحداثة والتنوير مما يعيق تحقيق هذا الرهان؟

لمعالجة هذه التساؤلات، خصصنا محورين يخصان لحظتين هامتين من لحظات الفكر الفلسفي الليبرالي:

الأول يرتبط بلحظة جون لوك الذي دافع في رسالته عن التسامح وحرية التديُّن والاعتقاد.

أما الثاني فيتمحور حول مُساهمة فلسفة كانط في ترسيخ قيم ومبادئ الأنوار، خاصة حرية استخدام العقل والتفكير والاستقلالية والكرامة وغيرها من المفاهيم التي نجد لها حضورا قويا في المتن الكانطي.

1. في تبرير حرية الاعتقاد

مثلت فلسفة **جون لوك** J.Locke (1632-1704) مُنعطفا حاسما وعلامةً فارقة في التراث الفلسفي الليبرالي (القرن السابع عشر)، خاصة في مجال الحقوق والحريات المدنية، فبفضل رسالته عن التسامح أدرك الإنسان الأوروبي أنه لا يمكن أن يضمن وجوده إلاّ بضمان العيش المشترك، هذا الأمر جعله مطالبا باحترام الآخرين وتقبُّل اختلافاتهم بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الفكرية أو العقائدية.

لقد ساهمت هذه النظرة الجديدة للإنسان ولنظام الحُكم السياسي، القائم على مبادئ الحكم المدني في تأسيس براديغم جديد مبني على الاختلاف وقُبول الآخر والإيمان بالحوار والتعايُش ونبذ كل أشكال التعصُّب والانغلاق والكراهية. استطاع لوك، بفضل هذه الرؤية، أن يقطع شوطاً كبيرا في تحقيق آمال ورهانات الحداثة والتنوير، مما جعله –إلى جانب فلاسفة ومفكرين آخرين أمثال جان جاك روسو، اسبينوزا، كانط ورولز في اللحظة المعاصرة– من المنظرين الكبار لفلسفة حقوق الإنسان. فكيف ساهمت فلسفة جون لوك، بوصفها مرآة الحداثة والتنوير، في الدفاع عن حقوق الإنسان وترسيخ الحقوق والحريات الفردية بشكل خاص؟

يُلاحظ القارئ ل"**رسالة في التسامح**"(1686) و"**مقالتان في الحكم المدني**"(1690)، أن الهاجس الذي كان يقف وراء تفكير لوك في دفاعه عن حرية الضمير والاعتقاد، هو تحقيق السلم والاستقرار، وهذا هاجس لازم لوك بحكم مُعايشته لواقع مجتمعه الإنجليزي الهش خلال القرن السابع عشر الذي مزقته الحروب العقائدية، فتصوره جاء كرد فعل تجاه الصراعات الطائفية التي عاينها وعانى منها داخل مجتمعه بين الكاثوليكيين والبروتستانتيين.

لهذا الاعتبار، دافع لوك عن حرية الفرد في التديُّن والاعتقاد، ليس فقط من منطلق سياسي– قانوني يخص تدبير الدولة لحريات الأفراد واختلافاتهم المذهبية، وإنما انطلاقا أيضا مما هو أخلاقي يتعلق بترسيخ قيم التسامح والتعايش الضامنة للأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي. فلمَّا كان الاعتقاد شأنا فرديا يخصّ الإيمان الروحي للأفراد، فإن القانون المدني لا يختصّ بتنظيمه أو الوصاية عليه، بل يضمن فقط احترام ممارسته بحرية دون قسر أو إكراه، ذلك أن "الصراعات التي تنشأ عن حرية الاعتقاد لا يمكن تسويتها بالقوة، بل بسلطة القانون"[1].

ليس من حقّ الحاكم المدني أن يتدخل في الأمور الدينية لرعاياه أو إلزامهم بالقوة على اعتناق دينيه أو دين معين، لأن ذلك يرتبط بحريتهم الشخصية وقناعاتهم الخاصة، فالحاكم له الحكم فقط على الخيرات المدنية (الأمن، السلم، الحرية، الاستقرار...) وليس على نوايا الأفراد ومعتقداتهم، وكل تجاوز لسلطته السياسية سيؤدي لا محالة إلى سيادة العنف والاقتتال، وبالتالي تهديد أمن وسلامة الدولة بما هي غايات أُسّست من أجلها.

لذلك، "لا الحاكم المدني، ولا أي إنسان آخر، مفوض برعاية النفوس"[2]، لأن مهمة الحاكم تقتصر فقط على حماية الأفراد والحفاظ على خيراتهم المدنية وسن القوانين التي من شأنها تعزيز السلم والاستقرار داخل الدولة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن

تمتد إلى نجاتهم، ف"خلاص النفوس– يقول لوك – ليس من شأن الحاكم المدني أو أي إنسان آخر، ذلك أنه ليس مفوضا من الله لخلاص نفوس البشر، وأن الله لم يكلف أي إنسان بذلك"[3].

وإذا كان مؤمنا ما يشكّك في عقيدة مؤمن آخر، فهذا ليس من شأن سلطة الحاكم، فاليهودي الذي لا يؤمن بأن العهد الجديد (أي الإنجيل) هو كلام الله، فإنه لا يغيّر أية حقوق مدنية، لأن إيمانه، وإن كان يشكّك في اعتقاد آخر، لا يمسّ أبداً الملكيات الخاصة للأفراد، كما أنه لا يهدد السلطة السياسية السَّاهرة على حماية أمن وسلامة خيرات الناس ومؤسسات الدولة، طالما أنّ قوله لا يمسُّ في شيء حرية الآخرين في اعتقاد ما شاءوا. وهذا معناه أن من حق أي شخص اعتناق الدين الذي يراه مناسبا وفعل ما يقتنع به دون قهر أو إكراه في إطار مبدأ "العيش المشترك".

لا شك أن هذا التوجه الليبرالي الذي كرَّسه لوك، يعكس بجلاء نضجه الفلسفي ورقيه في اتجاه ترسيخ الحقوق والحريات الفردية، وبالأخص حرية الضمير والاعتقاد، من منطلق مبدأ "المساواة الليبرالية" الذي يقر بأن "الحرية الدينية لا يمكنها أن تكون مبرّرة إلا في إطار الحرية للجميع، أي حرية الاعتقاد بغض النظر عن ماهية هذا الاعتقاد(...)، وهو ما يعني أن المتدين أو المتمذهب بهذا الاعتقاد أو ذاك، عليه أن يستحضر ولاءه نحو مبدأ الحريات، وأن يمنحه الأولوية عن ولائه تجاه عقيدته، فلا يمكنه بمنطق سليم أن يستفيد هو من حرية الاعتقاد، ثم على أساس هذه العقيدة يسعى إلى قهر واضطهاد عقائد الآخرين"[4].

لذلك يتعين على الدولة الليبرالية، أن تسهر على الأمن الروحي لمواطنيها وحرياتهم الفردية دون التدخل في شؤونهم الدينية أو إلزامهم بتبني عقيدة دون أخرى، لأن ذلك يعتبر مساسا بمبدأ الحرية بوصفه مبدأ دستوريا مقدّسا لا يجوز للسلطات السياسية والعقائدية المسّ به. ومن هنا، فإن "تسامح المذاهب الدينية هو وسيلة للنجاة وضمان للسلم المدني"[5]، وأن الإخلال به يشكل تهديدا للاستقرار المنشود داخل الدولة. لهذا، يُقر رولز –بوصفه مُفكّرا ليبراليا– بأن "فكرة الدولة الدينية مرفوضة"[6]، فليس لدى الدولة سلطة تفضيل ديانة على أخرى أو الولاء لعقيدة بعينها، "إنها لا تُقحم نفسها بالعقيدة الفلسفية والدينية، لكنها تنظم سعي الأفراد لمصالحهم الأخلاقية والروحية طبقاً لمبادئ يتفق عليها الناس بأنفسهم في وضع بدئي من المساواة"[7]. لأجل ذلك، طالب لوك وسليله رولز بمبدأ "**الحياد السياسي**" للدولة الذي يستلزم عدم انحيازها لعقيدة مذهبية بعينها، ضمانا أولاً، لمبدأ "**الحق في الاختلاف**" الذي يعد أحد مُثلها العليا. وثانياً، لتحقيق مطلب "**المساواة في الحرية**" بين كافة المواطنين بكيفية مُنصفة وعادلة.

بهذا المعنى، تضمن الدولة الليبرالية حرية التديُّن والاعتقاد لكافة مواطنيها، إذ لا يمكنها التضحية بحرياتهم في سبيل عقائدهم الدينية أو الأخلاقية المتباينة، بل والمتعارضة، لأن "المبدأ المؤسس لليبرالية هو سيادة الفرد على حق اختيار تصوراته للحياة ومواجهة الحظر الذي تمارسه السلطة الدينية أو السياسية أو الاجتماعية"[8]. إن واجب الدولة إذن، يقتصر على تأمين الشروط الخاصة بالحرية الأخلاقية والدينية لجميع الأفراد، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في إطار دولة مدنية غير مذهبية "تسهر على احترام حق اللجوء في دلالته العقائدية، فلا مكان لتجريم الردة، أو إلزام الناس بما يشوش على طبيعتهم الحُرة"[9].

إن هذا الفصل الواضح بين الدولة والاعتقاد تَدين به الدولة الحديثة لجون لوك أكثر من أي فيلسوف آخر، وهو نفس التصور الذي سيؤسّس للعلمانية بصيغتها الحيادية، وستقوم عليه نظرية العدالة السياسية عند رولز في شقّها القيمي المتعلّق بالحريات الأساسية، ذلك أن التعدُّد العقائدي داخل المجتمع الديمقراطي الليبرالي يقوم، في نظره رولز، على افتراض وجود مذاهب شاملة ومعقولة، ويفتح هذا الافتراض المجال لتقبل كل العقائد على أساس منطق التسامح والتعايش انطلاقا من مرجعية أساسية مفادها أن إمكانية الحقيقة المطلقة في حد ذاتها غير موجودة، وبالتالي لا فضل لمذهب على آخر أو لعقيدة على أخرى.

2. كانط وحداثة الأنوار

إذا كان لوك قد نظر لإشكالية حرية الاعتقاد من زاوية تجمع بين البعدين العمليين: السياسي من جهة، والأخلاقي من جهة أخرى، وفي سياق محلي يرتبط بالمجتمع الإنجليزي بالخصوص الموسوم –خلال القرن السادس عشر والسابع عشر– بالصراعات المذهبية والعقدية، فإن **كانط E.Kant** (1724–1804) قد نقل هذه الإشكالية من بعدها الجزئي(حرية التديُّن والاعتقاد) إلى بعدها الكلي(سؤال الحرية بوجه عام)، ومن سياقها المحلي إلى طابعها الكوني الخاص بالإنسان من حيث هو إنسان؛ أي من حيث هو ذات أخلاقية تمتلك الكرامة والفضيلة والمساواة وتستحق التقدير والاحترام.

بهذا الأفق الكوني، استطاع كانط أن يؤسس لتصور جديد للإنسان وحقوقه وحرياته الأساسية، إذ التزم بمخاطبة الإنسانية جمعاء بغض النظر عن الانتماءات الدينية والعرقية والمذهبية وحيثيات الزمان والمكان، فالإنسان من حيث كونه "غاية في ذاته"[10]، أي بوصفه ذاتاً لعقل أخلاقي عملي يتمتَّع بدور المشَرّع القادر على تبرير خضوعه للواجبات الأخلاقية بحريته وإرادته.

يوضح كانط هذا الأمر في كتابه "**أسس ميتافيزيقا الأخلاق**" في صيغتين من صيغ **الأوامر القطعية** (Les impératifs catégoriques) على الشكل التالي:

–"تَصَرَّفْ بحيث يكون تصرفك قاعدة كونية، وبحيث تُعَامِلُ الإنسانيةَ في شَخْصِكَ كما في شَخْصِ غَيْرِكَ، دائما وأبداً، كغاية وليس مجرد وسيلة"[11].

–"تصرف كأنك مُشرّع في مملكة الإرادة"[12].

هكذا، يربط فيلسوف الأنوار بين مبدأ الاستقلالية من جهة، ومبدأ الذاتية من جهة ثانية، بما هو حامل للحرية والإرادة. فالقوانين الأخلاقية تنبع من إرادة الذات لا من خارجها، وهي وحدها التي تحظى بالخضوع والتقدير والاحترام[13]، ذلك أنها غير مشروطة بالنتائج المترتبة عنها، بمعنى أنها مُنزَّهة عن أي مصلحة أو منفعة محددة، ومستقلة كذلك عن أي سلطة خارجية (دينية، مذهبية، سياسية إلخ).

نلمس هذا البعد الكوني الكانطي بجلاء في مقالته الشهيرة "**ما هو التنوير؟**"[14]، ومن يتأمل في هذا العنوان "يلاحظ أن كانط نظر إلى مفهوم التنوير نظرة تقابلية ضدية. ولعل اسمه البلاغي هذا –**التنوير**– يكون قد ساهم في تكريس هذه الرؤية التقابلية للتنوير، لأنه هو الآخر يشير بقوة إلى ضده الظلام"[15]. يأخذ مفهوم التنوير إذن، قوته الدلالية وعمقه الفلسفي حين نضعه في مقابله وضده الذي هو الظلام أو العتمة، ومن بين المفاهيم الأخرى التي يتضاد معها –استنادا إلى مقالة كانط– مفهوما الوصاية والقصور. وهذا يعني من ضمن ما يعنيه ارتباط التنوير بمفاهيم الذاتية والحرية والاستقلالية والإرادة، وتضاده مع الوصاية والقصور والتبعية.

إذا كان التنوير هو "خروج الإنسان من حالة القصور إلى حالة الرشد، قصور يعني به كانط عجزه عن استعمال عقله دون إشراف الغير، أي عجزه عن امتلاك الجرأة والشجاعة على استخدام عقله الخاص[16]، فإن هذا الخروج ليس أمراً سهلا، بل لابد لتحقيقه من صراع ومُقاومة أو قل مُغامرة. ويرُدُّ كانط حالة القصور هذه إلى سببين سيكولوجيين هما "الكسل والجُبن؛ الكسل والتراخي عن تحمل مسؤولية التفكير الشخصي، والجبن عن القيام بالخطوة الأولى في تحمل مسؤولية التفكير. فالقاصر هو مَن يتقاعس عن حيازة حقه في التفكير، ويتخاذل أمام استعمال إرادته من أجل صياغة ذاته بذاته"[17]، أي بمعنى آخر، من ليست له القدرة والشجاعة على استخدام فهمه من دون قيادة الغير له.

وبحكم وعي الأوصياء بأن أخطر شيء يمكن أن يهدد وضعيتهم هو إقدام القاصر على القيام بالخطوة الأولى، فإنهم لا يكفوا عن تحذيرهم بخطورة إنجاز تلك الخطوة مما يجعل القاصر يشعر بالخوف والعجز عن القيام بها. هكذا "يفرض الأوصياء على القاصرين نظاما وجوديا محدداً: أن يظلوا حبيسي "عربة تعلُّم المشي"، ويحذرونهم من مغبة الخروج منها والمشي بمفردهم من غير مساعدة الغير باعتمادهم على أنفسهم فقط"[18]، وينتهي الأمر بالأوصياء إلى النجاح في بث الشعور بالرضا والاطمئنان في نفوس القاصرين" اعتقادا منهم بأن تحمل مسؤولية التفكير أمر صعب ومُزعج.

لهذا، فإن من المريح جدا أن يكون المرء قاصرا، فالقاصر هو من يشعر بالراحة التامة عندما ينوب عنه الكتاب في فهمه لواقعه، وعندما ينوب عنه الواعظ في الشعور بذنبه ووخز ضميره، وعندما ينوب عنه الطبيب في تنظيم حياته وصحته. مقابل ذلك، يشعر القاصر بانزعاج كبير متى خطر بباله أن يكون صاحب فهم مُستقل، وضمير خاص به، ونظام منفرد به في الحياة. أليس من المريح جدا أن ينوب الآخرون عنه ويتحملون هذا العناء والإزعاج من أجله؟ هكذا يتولد لدى القاصر شعور بأن "القيام بالخطوة نحو الرشد خطيرة جدا، فضلا عن أنها شاقة"[19].

من هنا نفهم جيدا مدى ارتباط التنوير بمفاهيم الحرية والتحرر والاستقلالية والذاتية والإرادة والخلق والإبداع[20]، في مقابل الخضوع والتبعية والوصاية والقصور. إنه بمعنى آخر، إيمان بالإنسان من حيث هو إنسان، أي من حيث هو ذات وعقل وتفكير وإرادة وحرية واستقلالية. هكذا نظر كانط إلى الإنسان باعتباره شخصاً، أي بوصفه غاية في ذاته لا مجرد وسيلة أو فردا ينتمي إلى طائفة دينية أو جماعة ثقافية أو عقيدة مذهبية أو طبقة اجتماعية، فالناس كلهم سواسية في الحقوق والواجبات طالما أنهم يمتلكون الكرامة بوصفها قيمة أخلاقية مُطلقة.

إن ما يريده كانط، تبعا لهذا المعنى، هو تأسيس حريات الإنسان وفق غايات أخلاقية مطلقة وقوانين عقلية ذات بعد كوني، فالمجتمع الذي ينشده كانط هو الذي تسوده قيم الفضيلة والحرية والكرامة والعدالة والمساواة، مجتمع من صُنْع العقل لا من صُنع السماء[21]، يُعد فيه الكائن العاقل مُشَرّعاً مُستقلا وفي الآن ذاته خاضعاً لهذا التشريع، لنفسه وللإنسانية جمعاء، بعيداً عن أية وصاية أو تفويض. تلك هي مملكة الغايات أو "جمهورية الأخلاق الفاضلة" على حد تعبير كانط، والتي تسعى إلى الارتقاء بالعُمق الأخلاقي والكوني للإنسان بما هو شخص؛ أي من حيث كونه غاية في ذاته وليس مجرد وسيلة، وهو ما يجعله حقّاً جديرا بالتقدير والاحترام.

إن ما يبحث عنه فيلسوف الأنوار بهذه النزعة المثالية المجرَّدة، هو تأسيس مجتمع مدني مُتنور تسوده قيم الحداثة والعقلانية والتنوير، أو قُل مجتمع ليبرالي تحكمه قوانين وشرائع أخلاقية متينة مستمدة من العمق الأخلاقي المتجذر للشخص بما هو ذات أخلاقية و"إرادة مُشَرِّعَة" وإلاَّ سيتعذَّر اعتباره غاية في ذاته، ومن ثمة استحالة تأسيس مملكة الغايات.

على سبيل الختم

يبدو لنا مما تقدم أن التنوير، بمقولاته ولوازمه الذاتية، لعب دوراً إيجابيا في ترسيخ الحقوق والحريات الفردية، وأنه لا سبيل لتحقيق تحوُّل ديمقراطي ما لم نربط التنوير بالعقل وبالحرية، بالنقد وبالجمهور، وبالحوار العقلاني الحر وباستعمال الفرد لعقله استعمالا خاصا ونقديا. إن مُمارسة التفكير النقدي الحُر يُمكّن الإنسان المتنور من إبداء رأيه ووجهات نظره حُيال الأفكار والمعتقدات والأشياء من دون ادعاء حيازة الحقيقة المطلقة، ما يعني أن مواقفه وأفكاره قابلة للنقاش والأخذ والرد مع ذوات حُرة قادرة على التفكير الجاد والمسؤول، سعياً للوصول إلى حلول وسطى.

إن ربط التنوير بالجمهور العام وبالنقاش النقدي الحر يؤكد بالملموس انتماءه –أي التنوير– إلى مجالات الفضاء العمومي بوصفه فضاء ديمقراطيا مدنيا مفتوحاً للجميع. وقد عبّر جون لوك، كما بينا سلفا، عن أهمية، بل وضرورة الدولة المدنية في تحقيق الحقوق والحريات الفردية، سيما حرية الضمير والاعتقاد، فمهمة التنوير عنده هي تحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع؛ أي ضمان الحياة الآمنة الخالية من الحروب والصراعات المذهبية والعقدية، مما يعني أن الهاجس الأمني هو الذي كان يقف وراء تفكير لوك الفلسفي والسياسي ازاء مسألة الحريات الفردية.

ولعل هذا المعطى هو الذي قاد الفيلسوف الألماني كانط إلى اعتبار الحرية أشرف رهانات الحداثة والتنوير (التفكير الذاتي والاستقلالية والتحرر من الوصاية والقصور)، إذ لا يمكن، بالنسبة إليه، فصل معركة التنوير عن معركة الحرية. لذلك، لا يمكن تأسيس مجتمع ديمقراطي حداثي ما لم يتم الإقرار بمبادئ الحداثة والأنوار القائمة على الاستقلالية والذاتية، التعددية والاختلاف، النسبية والتحرّر، العقلانية والكرامة، بدل التمسُّك بهوية مُنغلقة مُنكفئة على ذاتها والإيمان الدوغمائي بالحقيقة اليقينية المطلقة. وهذا كله يدل على حيوية مفهوم التنوير وقدرته على تحقيق تحول ديمقراطي في مجتمعنا الحاضر.

الهوامش:

[1]C.Audard, Tolérance et raison publique, Le libéralisme politique de John Rawls, Collective work : La Tolérance politique, classiques Garnier,paris,2019,P.3.

[2]جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة منى أبو سنة، تقديم ومراجعة مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1977، ص، 24.

[3] المصدر نفسه، ص، 24.

[4]محمد هاشمي، نظرية العدالة عند جون رولز، نحو تعاقد اجتماعي مغاير، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2014، ص،14.

[5]C.Audard, Tolérance et raison publique, Le libéralisme politique de John Rawls, Op. Cit, p.1.

[6]J.Rawls,Justice as fairness: A Restatement, Eric Kelly, ed,Cambridge, MA :Harvard University Prss, 2001.P.186.

[7]Ibid.P.187.

[8]C.Audard, Tolérance et raison publique, Le libéralisme politique de John Rawls, Op. Cit, p.1.

[9] محمد هاشمي، نظرية العدالة عند جون رولز، م س، ص، 149.

[10]E.Kant, Fondements de la Métaphysique des mœurs,(1985),Traduction de V .Delbos (1852-1916), Éditions Les Échos du Maquis, V.:1,0,juin 2013.P.42.

[11]Ibid., P.42.

[12]Ibid., P.44.

[13]لقد أراد كانط كما يلاحظ جون رولز أن يطبق في مجال الأخلاق فكرة "الإرادة العامة" التي طبقها روسو في المجال الاجتماعي المتمثلة في أن "الحرية هي التصرف طبقا للقانون الذي يفرضه الإنسان على نفسه"، انظر:

J.Rawls, Theory of Justice, Op. Cit,P.225.

[14] إيمانويل كانط، ما هو التنوير؟، ترجمة إسماعيل المصدق، مجلة فكر ونقد، العدد 4، ديسمبر، 1997.

[15] محمد المصباحي، من أجل حداثة متعددة الأصوات، ورش لفلسفات الحق والثقافة والسياسة والدين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى(2010)، ص، 13.

[16] يقول كانط "تجرأ على استعمال عقلك أنت، ذلك هو شعار الأنوار"،

E.Kant, Réponse à la question, Qu'est-ce que Les Lumières? ,Berlinische Monatsschrift, Décembre 1784.P.2.

[17] محمد المصباحي، من أجل حداثة متعددة الأصوات، م س، ص، 13.

[18] المرجع السابق، ص، 14-15.

[19] المرجع السابق، ص، 14.

[20] إن ما أسماه هابرماس تنوير العقل أو أخلاقيات المناقشة، وما اعتبره فوكو أهم سمات الحداثة وهي الشعور بالجدّة والجديد والراهنية والتجاوز تجد أصولها هي الأخرى في هذا التحديد الكانطي للتنوير. انظر في هذا الصدد:

محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، التفكير الفلسفي، نصوص مترجمة ضمن سلسلة دفاتر فلسفية نصوص مختارة، دار توبقال للنشر، الطبعة الثالثة (2008)، ص،20-21.

[21]نقصد بطبيعة الحال كتاب "مدينة الله" La Cité de Dieu للقديس سانت أوغسطين (354-430).